

دور تقنيات المحاسبة القضائية في تعزيز قرارات الجهات التحقيقية للحد من الفساد المالي والإداري
(بحث تحليلي استطلاعي في حياة النزاهة)

The role of forensic accounting techniques in enhancing investigative decisions to
reduce financial and administrative corruption

(An exploratory analytical research in the Integrity Commission)

أ.م.د. أسعد محمد علي وهاب العواد^{*1} م.م. حيدر جميل احمد الجبوري²

¹ كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء. asaad.m@uokarbala.edu.iq

² معهد تقني كربلاء - جامعة الفرات الأوسط التقنية. haider86@atu.edu.iq

تاريخ التسليم: 2020/12/15، تاريخ المراجعة: 2020/05/09، تاريخ القبول: 2021/06/26

Abstract

The purpose of this research is to highlight the role of forensic accounting techniques and to draw the attention of the Integrity Commission to the importance of this to assist the investigative and forensic authorities in issuing determinative judgments in cases of financial and administrative fraud and corruption, clarifying the relationship between the forensic accountant and fraudulent activities that are part of the phenomenon of corruption.

In order to achieve the objectives of the research was followed descriptive analytical approach to suit the nature of the search and a questionnaire was designed from 28 paragraphs as a tool to collect data and distributed 120 questionnaires on the members of the research sample was retrieved from 104.

The research found that: "Forensic accounting contributes to a very high level of identification of corruption and fraud cases with high accuracy by employing different techniques.

Keywords : Forensic Accounting, Forensic Accounting Techniques, Financial and Administrative Corruption.

ملخص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على دور تقنيات المحاسبة القضائية ولفت انتباه هيئة النزاهة بأهمية هذه لمساعدة الجهات التحقيقية والقضائية في اصدار الاحكام القطعية في قضايا الاحتيال والفساد المالي والاداري ، توضيح العلاقة بين المحاسب القضائي والانشطة الاحتيالية التي هي جزء من ظاهرة الفساد. ولتحقيق اهداف البحث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ملائمة لطبيعة موضوع البحث وتم تصميم استبانة من 28 فقرة كأداة لجمع البيانات وتم توزيع (120) استبانة على افراد عينة البحث وكان المسترد منها 104. وتوصل الباحثان الى ان المحاسبة القضائية تسهم بدرجة عالية جداً في تحديد قضايا الفساد والاحتيال بدقة عالية عن طريق توظيف التقنيات المختلفة، مع ضرورة اعداد برامج تدريبية كافية لتأهيل المحاسب القضائي في حياة النزاهة بغية استخدام تقنيات المحاسبة القضائية من اجل كشف القضايا التي تتسم بصيغة فساد..

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، تقنيات

المحاسبة القضائية، الفساد المالي والإداري

* المؤلف المراسل : أسعد محمد علي وهاب العواد

المبحث الاول : منهجية البحث

1-1 أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية دور المحاسب القضائي في حياة النزاهة باعتبارها الجهة التحقيقية المسؤولة عن التحقيق في الفساد، وكذلك المحاكم المختصة للمساهمة في حل النزاعات او قضايا غسيل الاموال او هدر المال او القضايا ذات الصبغة المالية والمحاسبية وباستخدام تقنيات حديثة تساعد المحاسب القضائي على اداء دوره بكفاءة.

2-1 هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور تقنيات المحاسبة القضائية ولفت انتباه هيئة النزاهة بأهميتها في مساعدة الجهات التحقيقية والقضائية في إصدار الاحكام القطعية في قضايا الاحتيال والفساد المالي والاداري، وتوضيح العلاقة بين المحاسب القضائي والانشطة الاحتياطية.

3-1 اشكالية البحث

تستمد مشكلة البحث من واقع العراق الذي أصبح فيه الفساد يتزايد ويتطور واقتصر الجهات الرقابية والتحقيقية على الوسائل التقليدية من أساليب وأشخاص وتبرز مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:

هل يساعد استعمال تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري؟

4-1 فرضيات البحث

يستند البحث الى الفرضيات الآتية:

H0 - الفرضية الصفرية: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسط درجات دور تقنيات المحاسبة القضائية ومتغير الفساد الاداري والمالي.

H1 - يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسط درجات دور تقنيات المحاسبة القضائية ومتغير الفساد الاداري والمالي.

5-1 حدود البحث المكانية:

تمثل الحدود المكانية للبحث بالآتي:

1- عينة من محققي هيئة النزاهة في دائرة تحقيقات بغداد ومكاتب التحقيق في المحافظات.

2- عينة من المحاسبين الذين يعملون في قسم التدقيق الخارجي في هيئة النزاهة.

المبحث الثاني : الاطار النظري للبحث

1-2 نشأة المحاسبة القضائية: The Establishment of Forensic Accounting

المحاسبة القضائية مرت بقفزات نمو متسارعة في السنوات الاخيرة، وهي ليست مفهوما جديدا حيث تثبت الأدلة أن المهنة كانت موجودة منذ فترة طويلة جداً على الرغم من أنها لم تكن معترف بها في بعض البلدان حتى الان. (. في عام 1817 نشأت قضية تركزت على افلاس Meyer v. Sefton . وبما أن طبيعة الأدلة لا يمكن النظر فيها في المحكمة، فقد سمح القاضي للمحاسب Dr. Larry Crumbley بصفته كخبير يقوم بفحص حسابات الشركة المفلسة للإدلاء بإفادته للمحكمة. والذي يعتبر رائد المحاسبة القضائية وأول محاسب قضائي في التاريخ وبداية مهنة المحاسبة القضائية .

(Singleton and others, 2006: pp 37-38)، وجود المحاسبة القضائية يعزى كذلك إلى عام 1817 عندما طلب من المحاسبين الذين فحصوا حساب المفلس أن يشهدوا في المحكمة. وتعتقت مصادر أخرى أصل ممارسة المحاسبة القضائية بأنه يعود إلى القرن التاسع عشر في اسكتلندا عندما أصدر محاسب اسكتلندي شاب إعلاناً له كخبير في دعم التحكيم في عام 1824. وكان من أواخر 1800 و 1900 في أن المواد بدأت تظهر مناقشة الشهود الخبراء والتحكيم في الأدلة. ويقال إن عبارة "المحاسبة القضائية" قد نشرت لأول مرة في مقال نشر في عام 1946 من قبل Maurice E. Akhidime & Ekatah Peloubet، 72: 2014. إحدى الحالات الأكثر شهرة للمحاسبة القضائية هو القبض على Al Capone. تكوين فريق من المحاسبين القضائيين لجمع معلومات في قضية لا يمكن الدفاع عنها ضد Al Capone في عام 1931 (Dreyer, 2014: p 4)، وقد تم الحصول على أقرب الأدلة لمعرفة المحاسبة القضائية لإعلان في صحيفة Glasgow، اسكتلندا، التي ظهرت في عام 1824. ومنذ ذلك الوقت، والمحاكم تستخدم المحاسبين القضائيين كمحكمين، واستشاريين، للتحقيق في النشاط الاحتيالي. في أوائل 1900 تم اعتماد ضريبة الدخل الاتحادية مما أدى إلى الطلب على المحاسبين القضائيين، بسبب التهرب من ضريبة الدخل. وكنتيجه لذلك، وضعت دائرة الإيرادات الداخلية (IRS: Internal Revenue Service) العديد من تقنيات المحاسبة القضائية المستخدمة للكشف عن المتهربين من دفع الضرائب. ومن بين أول حالات التهرب من دفع ضريبة الدخل التي كشفها المحاسبون القضائيون، كانت عصابة "Al Capone" المدانة بعدة جرائم. وخلال الحرب العالمية الثانية، استخدم مكتب التحقيقات الفدرالي أكثر من 500 محاسب قضائي كانوا يستخدمون لفحص ومراقبة المعاملات المالية، ومع نمو مهنة المحاسبة القضائية بمرور الوقت، تم إصدار عدة منشورات لتوفير الارشادات. وفي عام 1946، نشر Maurice Peloubet، وهو محاسب امريكي من ولاية نيويورك، مقالاً بعنوان "المحاسبة القضائية: موقعها في اقتصاد اليوم" (Nunn & other 3، 2: 2006). وقد كتب Francis C. Dykeman في عام 1982 كتاب المحاسبة القضائية: المحاسب كشاهد خبير وقد أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) في عام 1986 ستة مجلدات من خدمات التقاضي تشمل: الاضرار، ومكافحة الاحتيال، والمحاسبة (Nunn & other، 2006: p1)، ازدادت فضاءات الادخار والاقتراض بشكل واسع في أوائل الثمانينات، التي كانت تسبق عمليات الاحتيال التي قامت بها شركات الطاقة والاتصالات في التسعينات. وقد أدى هذا الأخير إلى حدوث الاحتيال على ما يبدو في النصف الأخير من التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. خلال هذه الفترة وصلت عمليات الاحتيال إلى مستوى عالي وفي جميع أنواع الصناعات. فعلى سبيل المثال، حدثت خلال هذا الوقت إدارة النفائات في خدمات النفائات، وشركة Enron في مجال الطاقة، WorldCom في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، Adelphia في وسائل الإعلام، Fannie Mae في الحكومة، HealthSouth في الخدمات الصحية.

مشاكل ادت إلى ظهور المحاسبة القضائية ويمكن ان نلخص اهم الاسباب التي ادت إلى ظهورها وزيادة الحاجة إلى تطويرها كما يلي (Owojori & Asaolu، 2009: p 185):

- 1- نشأت الحاجة إلى المحاسب القضائي بسبب ضعف نظام التدقيق الداخلي والخارجي كونه لم يسجل أخطاء معينة في النظام الإداري.

- 2- تشير المعطيات في الواقع بأن الضغوط الاقتصادية الكثيفة، مع تزايد الشركات التي تواجه وظائف الإفلاس والوظائف هي في خطر والموظف يشعر بالضغط للحفاظ على مستويات الأداء ودعمها، مما أجبر العديد لارتكاب الفساد.
- 3- زيادة استدعاء المحاسبين القضائيين للوصول إلى البحث بدقة من خلال الوثائق، واكتشاف معلومات جديدة للمساعدة في تجميع القطع غير النظامية من اللغز المالي للشركة لحل المشاكل المقلقة.

2-2 مفهوم المحاسبة القضائية The Concept of Forensic Accounting

عرفت على (أنها تطبيق مجموعة من المعارف والمهارات المحاسبية والمالية والتحقيقية والبحثية وتجميع وتقييم الأدلة، واستخدام الأساليب الكمية، وتوصيل النتائج) (Gray, 2008: p 115)، أما Manning عرفها (العلم الذي يعمل على جمع وتقديم المعلومات المالية في شكل مقبول ومفهوم للمحكمة المختصة ضد مرتكبي الجرائم الاقتصادية) (2005 : 5 p Manning)، كما عرفها Greenland عدة تعاريف منها: هي تطبيق المهارات المالية والذهنية في التحقيق على القضايا التي لم يتم حلها، التي أجريت في نطاق دليل الإثبات. وهي كأى نوع من المعرفة فإنها تشتمل على الخبرة المالية، والمعرفة قوية بالاحتيال وفهم واقع الأعمال التجارية وعمل النظام القانوني أو هي: التكامل بين مهارات المحاسبة وتدقيق الحسابات ومهارات التحقيق من أجل تقديم تحليل محاسبي ملائم لتسوية المنازعات في المحاكم (2015 : 2 p Greenland). أما Dreyer يرى أنها استخدام مهارات التدقيق والتحقيق لفحص البيانات المالية تمهيدا لاستخدامها في محكمة قانونية (Dreyer, 2014: p 3) وعرفت أيضا على أنها (تشارك المحاسبة والقانون للعمل في المشاكل المحاسبية التي تتعلق في التقاضي وتسوية النزاعات المالية والاقتصادية والتحقيق في الفساد والتلاعب والاحتيال و الادعاءات المباشرة عن سوء التمثيل المالي) (Stone & Miller, 2012: p37-39) أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عرف المحاسبة القضائية بأنها "الخدمات التي تتضمن تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسبين القانونيين وهذه الخدمات تستخدم المحاسبة المتخصصة والتدقيق والاقتصاد والضرائب وغيرها من المهارات. (Huber, 2012: p 268-270) وعرفت كذلك : هي ممارسة استخدام التكنولوجيا والعلوم الأخرى للتحقيق في الأنشطة الاحتيالية والأعمال ذات الصبغة غير المشروعة التي تشتمل كل من : مجالات المحاسبة والتمويل والإدارة وعلم الجريمة، حيث ما حدث الاحتيال والأعمال غير القانونية، وكذلك تقييم المخاطر، تسوية المنازعات و استشارات التقاضي، وشهادة الخبراء، وفحص الاحتيال (Rezaee & other, 2015: p 107). أو هي تطبيق التحليل المحاسبي ومهارات كتابة التقارير للقيام بأية تحقيقات مالية، والمساعدة في حل النزاعات الفعلية أو المتوقعة، وتقييم الأعمال التجارية والأصول أخرى (Hegazy & other, 2017 p4-10) وعرفها Muehleman هي عملية تحديد وتسجيل وتسوية واستخراج وتصنيف وإعداد التقارير والتحقق من البيانات المالية السابقة أو غيرها من الأنشطة المحاسبية لتسوية النزاعات القانونية الحالية أو المتوقعة.

2-3 الخدمات التي يقدمها المحاسبون القضائيون

أن المحاسب القضائي يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات وكما يلي

أولاً: دعم التقاضي Litigation Support

يمثل العرض للقضايا الاقتصادية المتعلقة بالتقاضي. وبهذه الميزة، فإن المحاسبة القضائية تقوم بجمع الأطراف المشاركة في المنازعات القانونية ويمكن أن تساعد في حل النزاع، ويمكن للمحاسب القضائي أن يعمل كشاهد خبير من ناحية أخرى لتحديد ما إذا كانت المسائل القضائية مثل الاحتيال في الأوراق المالية التي تتضمن التسوية المالية، وتحديد السرقة والتزوير والتأمين، من بين هذه الحالات المعقدة يقدم المحاسبون القضائيون بعض التوصيات / الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتقليل أو الحد من المخاطر أو الخسائر في المستقبل (Owojori & Asaolu)، (2009: p 184).

ثانياً: أرباح التعاقدات المفقودة Lost Earnings Engagements

ويشمل دعم التقاضي المقدم من المحاسبين القضائيين أيضاً التحقيق في حالات فقدان الأرباح . والأرباح المفقودة هي الأموال التي كان المدعي (المشتكي) قد قدمها لو لا افعال المدعى عليه . وتشمل الأمثلة على حالات فقدان الأرباح تقديرات الأضرار أو الخسائر، الخسائر الشخصية (الغبن)، والموت غير المشروع. يقوم المحاسبون القضائيون بجمع وتحليل المعلومات لتحديد الأرباح المفقودة ثم يقدمون رأياً يستند إلى تحليلهم الدقيق. أثناء عملية التحقيق يجب على المحاسبين الاحتكام مع العميل وفق المعايير المحددة في المهنة.

ثالثاً: الشهود الخبراء في الالتزامات المالية Expert Witness Engagements

إن دور الشهود الخبراء في الدعاوى القضائية هو مساعدة الشخص الثالث في حل القضايا المتنازع عليها عن طريق المساهمة بالمعرفة المتخصصة. عندما يكون التقاضي حول الحقائق التي تتطلب فهم وتطبيق القضايا المحاسبية، والمحاسبين القضائيين قادرين على مساعدة الأطراف في حل النزاعات بين دافعي الضرائب وسلطة الإيرادات (Muehleman & other)، (2012: p3-4).

رابعاً: دور المحاسبين القضائيين في التحقيق: The role of Accountants in the investigation

إن المحاسب القضائي يقوم بتحليل و تفسير وتلخيص الأعمال المالية الحالية المعقدة بطريقة مفهومة ومدعومة بشكل صحيح. ويشارك بشكل مستمر في التحقيق والتحليل في الأدلة المالية وتطوير التطبيقات المحوسبة للمساعدة في تحليل وعرض الأدلة المالية و إيصال نتائجها وإظهارها في تقارير للشركة وجمع الوثائق والمساعدة في الإجراءات القانونية، بما في ذلك الشهادة في المحكمة كما يشهد جميع الخبراء ويقومون بأعداد الوسائل لدعم الأدلة أثناء المحاكمة Domino & other، (2017: p 638-639).

خامساً: دور المحاسب القضائي كشاهد خبير The role of Accountants As an expert witness

وعندما يطلب من المحاسبين الإدلاء بشهادتهم كشهود حقيقيين، من المتوقع أن يقدموا معلومات مباشرة فعلية فقط دون إبداء رأي.

سادساً: دور المحاسب القضائي كخبير استشاري The role of Accountants As a consultant

حيث يمكن للمحاسب تقديم الاستشارة للمحامي من خلال صياغة استراتيجية ومراجعة الوثائق وتقديم الدعم الإضافي في حل القضية. الخبراء الاستشاريين يعملون بموضوعية تجاه العميل، ويمكن أن يستدعي موقفهم على النيابة عن العميل.

سابعاً: دور المحاسب القضائي الشهادة في واقعة The role of Accountants in certificate is in fact

يشار إلى أن شهادة الخبراء عادة ما تظهر قبل اظهار الحقيقة (القاضي و/ أو هيئة المحلفين) لإبداء الرأي إما بالإيداع أو بالإدلاء بالشهادة أمام المحكمة. ويجب ان تنسم هذه الخدمات بالموضوعية والشفافية والاستقلالية لضمان العدالة في الوصول الى الاستنتاجات النهائية (Muehleman & other)، (p 7 : 2012) والشكل (2-1)

4-2 المحاسبة القضائية والجهات التحقيقية Forensic Accounting and investigative

لكي تنجح مهنة المحاسبة القضائية لابد أن تأخذ منحى تفصيلي يتسم بالاستمرارية، والتنظيم لان الكثير من عامة الناس يفتقرون للمعرفة الاساسية في المحاسبة والكثير من الوكالات التحقيقية في دول العالم تعين محاسب قضائي للقيام بالإجراءات التحقيقية الخاصة بالمخالفات المالية من خلال مجموعة متنوعة من البرامج وقد تم ادراج مجموعة من المسؤوليات على المحاسبين القضائيين:

- 1- إجراء فحص شامل للسجلات الشخصية وتحليل الأعمال و ونبذة شخصية للأفراد أو المجموعات التي تم تحديدها على أنها تشارك في نشاط فيه شبهات أو غير قانوني.
- 2- المشاركة في جمع الأدلة وإعداد أوامر التفويض/ الإقرارات الخطية المتعلقة بالتحليل المالي.
- 3- مرافقة وكلاء العملاء في اجراء المقابلات مع الشهود الرئيسيين.
- 4- تحديد وتعقب التمويل ومصادره ، والمعاملات المتعلقة به .
- 5- جمع النتائج والاستنتاجات في تقارير التحقيق المالي؛ والاجتماع مع محامي الادعاء لمناقشة الاستراتيجيات وغيرها مما يخص التقاضي و الدعم، والإدلاء بالشهادة عند الحاجة كشهود أو خبراء من الخبراء القضائيين (mukoro & other، 3-4 p: 2013)

5-2 لمفاهيم الأساسية والتقنيات Basic Concepts and Techniques

اي خبير لديه طرائقه الخاصة في التحقيق. بالإضافة الى ممارسته بعض المفاهيم والأساليب الأساسية لجميع النزاعات التي يشهدها الخبراء. هنالك اربع أسئلة أساسية يجب الإجابة عليها:

ما هي الحقائق؟ - ما هي القضايا؟- أين وكيف يمكنني حل القضايا؟ -كيف ينبغي أن أقدم تقريراً عن استنتاجاتي؟ يرى الباحث ان هذه الاسئلة الاربعة لعلها توضح الاطار العام لعمل المحاسب القضائي .

What are the facts؟ ما هي الحقائق؟

ان المحققين القضائيين لابد ان يحصلوا على بعض الحقائق الاساسية، بدايةً الحقائق التي تثير الانتباه يتم تحديدها ويتم اللجوء الى حقائق اخرى عندما يكتشف المحقق ان هناك حاجة للاستجابات او الشهادات او السجلات المالية او محاضر المحاكمة او ملخصات المحامي. ان المحقق ينبغي عليه الا يفترض ابدأ ان الحقائق صحيحة ما لم يتحقق من صحتها.

What Are the Issues؟ ما هي القضايا؟

القضايا هي الأسئلة أو المشاكل المحددة التي يمكن تحديدها من الحقائق أو عند الضرورة ، من الخيال. إذا لم يتمكن من تحديد القضايا من الوقائع، وينبغي كتابة القضايا بالتفصيل عند ظهورها. التعامل معها كما كان التعامل مع الحقائق وتنظيمها بطريقة منطقية ومفصلة.

Where and How Do I Resolve the Issues؟ أين وكيف يمكنني حل القضايا؟

يتم حل القضايا عن طريق التحقيق والبحث في الوثائق القانونية المودعة لدى المحكمة؛ البحث في المحاسبة والضرائب والمكتبات المتخصصة؛ يجب البحث عن الصواب من الخطأ بين المدعي والمدعى عليه أي ادعاءات المدعي وردود المدعي عليه ومن خلال خبرة المحاسب القضائي الذي انتدب كخبير يحدد المخطئ.

كيف يجب أن أبلغ عن نتائجي How Should I Report My Findings

ان العديد من الشهود الخبراء الاستشاريين يجدون صعوبة احياناً في الابلاغ عند اكتمال تحقيقهم. ويجب توجيه جميع التقارير المتعلقة بشهادة خبير محاسبي إلى شخص ما أو كيان يعينه المحامي وسيشكل ذلك أساساً للمحكمة. عموماً، يجب أن يتم تنظيم الاستنتاجات والحقائق بشكل ملخص وبتفاصيل وافية. إذا كان التقرير مرتباً بالقضية فمن الأسهل قراءته وفهمه (TELPNER & MOSTEK، 45-53: p 2003).

6-2 تقنيات واساليب المحاسبة القضائية : Techniques and methods of forensic accounting

ان الاحتيال المالي مصدر قلق كبير للعديد من المنظمات في مختلف الصناعات وفي مختلف البلدان بعد أن جلب دماراً كبيراً للأعمال التجارية. ويتم فقدان مليارات الدولارات سنوياً بسبب الاحتيال المالي؛ وبما أن ملايين الدولارات التي يتم خسارتها سنوياً نتيجة الاحتيال المالي و البيانات الكاذبة التي يقدمها المختالين وعليه كل ذلك القى بظلاله على المهنيين والأكاديميين والباحثين بالسعي الى اكتشاف تقنيات حديثة لمنع واكتشاف الاحتيال وإيجاد الحلول الموثوقة لحماية الشركات والمنظمات وعادة ما تستخدم تقنيات متعددة لمعالجة مشكلة الاحتيال المالي وكما سيتم استعراضها لاحقاً (Albashrawi، 553-554: p 2016).

لابد للمحاسب القضائي وفريقه المساعد في استخدام تقنيات وأساليب في المجالات المحاسبية والتدقيقية والتحقيقية الملائمة للكشف عن عمليات الاحتيال المالي أو الاقتصادي والحد منها. (الكبيسي، 2016: ص 5) ومن هذه التقنيات هي:

أولاً تنقيب البيانات Data mining

عرفت هذه التقنية على أنها: عملية تستخدم الذكاء الاحصائي والرياضي والذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي لاستخراج وتحديد معلومات مفيدة واكتساب المعارف من قاعدة بيانات كبيرة" (Albashrawi، 554: p 2016) وعرفت كذلك: بأنها "فن تحليل كميات كبيرة من البيانات بأسلوب جيد للكشف عن الحقائق أو الاتجاهات غير الواضحة أو التناقضات بطريقة كاملة وفعالة باستخدام تطبيقات الحاسوب "الذكاء". (Greenland، 2015: p 21).

ثانياً : قانون بنفورد BENFORD'S LAW

في عام 1881، نشر Simon Newcomb، عالم الفلك والرياضيات، أول مقالة معروفة تصف ما أصبح يعرف الآن باسم قانون بنفورد في المجلة الأمريكية للرياضيات. ولاحظ أن نسخ المكتبات من كتب اللوغاريتمات كانت أكثر تلفاً في الصفحات الأولى التي تتناول الأرقام المنخفضة وتقل تدريجياً في الصفحات التي تتعامل مع أرقام أعلى. وعليه فإن العلماء قد استخدموا تلك الجداول للبحث عن الأرقام التي تبدأ مع العدد الأول أكثر من تلك التي تبدأ مع اثنين، ثلاثة، وعلى هذا النحو.

ثالثاً : التقنيات التحليلية ANALYTIC TECHNIQUES

إن المقارنات لا تجرى فقط على أرصدة الحسابات بل أيضا على العلاقات المالية. ولعل من بين التحليلات المالية التي تستخدم من قبل المحاسب القضائي هي :

- 1 - التحليل الأفقي - أي مقارنة أرصدة الفترة الحالية بالفترات السابقة. وتحسب هذه التقنية النسبة المئوية للتغير بين رصيد الفترة الحالية، وكذلك أرصدة الفترة السابقة، وفترة الأساس. الحسابات التي تزايد أو تنخفض بمعدلات أعلى بكثير أو أقل من غالبية أرصدة الحسابات
2. التحليل العمودي ، تعمل هذه التقنية على حساب كل بند في البيان مالي كنسبة مئوية من بند آخر. لقائمة الدخل هو شائع الحجم من خلال إظهار كل بند كنسبة مئوية من الإيرادات. هذا هو بالمعلومات لأن العديد من النفقات،
3. مقارنة تفاصيل رصيد إجمالي مع تفاصيل مماثلة للسنة السابقة : وتعمل هذه التقنية إلى تحليل تفاصيل رصيد معين مع مرور الوقت أو عند نقطة من الزمن ومقارنتها بالتفاصيل المماثلة من الفترات السابقة.
- 4- النسب والعلاقات المالية الأخرى: وتعكس النسب معلومات ذات صلة عن نشاط الشركة عن طريق تحديد العلاقة بين مجموعة مختارة من البنود المتعلقة بالبيانات المالية. ويمكن مقارنة نسب الشركة مع نسب من فترة أو فترات مختلفة، أو مع نسب شركات منافسة (مماثلة) ، أو مع معيار الصناعة. (Manning، 151-148p: 2005) .

7-2 المحاسبة القضائية والفساد Forensic Accounting and Corruption

لكي تنجح مهنة المحاسبة القضائية لابد أن تأخذ منحى تفصيلي يتسم بالاستمرارية، والتنظيم لان الكثير من عامة الناس يفتقرون للمعرفة الاساسية في المحاسبة والكثير من الوكالات التحقيقية في دول العالم تعيين محاسب قضائي للقيام بالإجراءات التحقيقية الخاصة بالمخالفات المالية من خلال مجموعة متنوعة من البرامج وقد تم ادراج مجموعة من المسؤوليات على المحاسبين القضائيين:

- 1- إجراء فحص شامل للسجلات الشخصية وتحليل الأعمال ونبذة شخصية للأفراد أو المجموعات التي تم تحديدها على أنها تشارك في نشاط فيه شبهات أو غير قانوني.
- 2- المشاركة في جمع الأدلة وإعداد أوامر التفويض/ الإقرارات الخطية المتعلقة بالتحليل المالي.
- 3- مرافقة وكلاء العملاء في اجراء المقابلات مع الشهود الرئيسيين.
- 4- تحديد وتعقب التمويل ومصادره، والمعاملات المتعلقة به.
- 5- جمع النتائج والاستنتاجات في تقارير التحقيق المالي؛ والاجتماع مع محامي الادعاء لمناقشة الاستراتيجيات وغيرها مما يخص التقاضي و الدعم، والإدلاء بالشهادة عند الحاجة كشهود أو خبراء من الخبراء القضائيين (mukoro & other ، 3-4p: 2013).

8=2 مفهوم الفساد Concept of corruption

يرى الباحثان بما ان غالبية الدول وبالكاد تكون جميعها تعاني وبدرجات متفاوتة احياناً من ظاهرة الفساد التي ضمت في طياتها جميع اوجه الحياة، فقد اخذ الفساد اشكالا متعددة بما فيها الرشاوى والمحسوبية وسرقة اموال الدولة بطرق ملتوية وكذلك التهرب والتلاعب الضريبي وتبييض او غسيل الاموال وتزوير الحسابات والتلاعب بالتقارير المالية وغيرها من اشكال

الفساد فلذلك وضع مفهوم واضح متفق عليه للفساد قد يكون صعب نظراً لمن يتطرق لموضوعات الفساد ينظر له من زاوية واحد فقط سنسلط الضوء على بعض تعاريف الفساد.

بالنسبة لقاموس (ويستر) ان corruption يقصد بها " الحث على العمل الخاطئ من خلال الرشوة او الوسائل الغير قانونية الاخرى "(العامري ، 2010 :ص 94) .

ان الفساد ك مفهوم قد يصعب تعريفه بسبب تفاوته النسبي ووسائل مكافحته. ووفقاً ((Nye, 1967))، عرف على انه " سلوك منحرف (شاذ) عن المهام العادية للأداء العام بسبب شيء خاص - قد يتعلق بالأسرة أو مجموعة خاصة ، مال أو كسب موضع ، أو انتهاك قواعد ممارسة خاصة بالفرد. ويتضمن هذا السلوك مثل الرشوة (استخدام المكافأة لمنع حكم الشخص في موضع الثقة)، المحسوبية (محاباة الاقارب في التوظيف على حساب الكفاءة) (mukoro & other, 2013: p 4) او ما يتمثل باستخدام السلطة العامة أو المنصب بطريقة مخالفة للقانون ومعايير السلوك الأخلاقي للحصول على مكاسب خاصة على حساب الآخرين (الكروي ، 2015 : ص 8) الخروج عن القانون والنظام او استغلال المال العام من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية او اجتماعية للفرد او لجماعة معينة (الراشدي والنعيمي، 2009 :ص 10).

9-2 ابعاد الفساد Dimensions of corruption

ان للفساد ابعاد كثيرة لعل منها (الفتلي، 2011 :ص 14).

1- البعد القانوني Legal Dimension

يعتبر الفساد المالي و الإداري وفقاً للبعد القانوني إساءة استخدام للوظيفة العامة بشكل غير مشروع من اجل مصلحة شخصية غير مشروعة . حيث يمثل البعد القانوني المدخل العلاجي لعمل مكافحة الفساد الإداري او المالي أي إنه يعد مواجهة الفساد بطريقة لاحقة لوقوعه .

2- البعد الأخلاقي Ethical Dimension

يمثل الفساد انحرافاً لا شك في ذلك ويعد انتهاك للمعايير والقيم الأخلاقية. وعليه فان الأخلاقيات تمثل عامل مهم وأساسي في الحد من الفساد المالي و الإداري لأنها تمثل في حقيقة الأمر جدار الوقاية الأول من الفساد المالي و الإداري وهي نوع من مكافحة الفساد.

3- البعد الاقتصادي Economic Dimension

إن الفساد المالي و الإداري في الدول النامية للموظفين الحكوميين البيروقراطيين له تأثير سلبي كبير ومهم على اقتصادياتها، مما يقلل من فكرة الشركات بالاستثمار في الدول التي يستشري فيها الفساد، ان الشركات التي تقوم بدفع الرشوى تواجه مخاطرة انخفاض العائد على الاستثمار، والذي قد يكون سبباً في عزوف الشركات بالاستمرار أو القيام بالاستثمارات الجديدة.

10-2 اسباب الفساد واثاره Causes of corruption and its effects:

لعل الأسباب الرئيسية للفساد يمكن أن تكون اقتصادية او غير اقتصادية على حدٍ سواء، وتختلف هذه الاسباب بين البلدان ويمكن أن تنشأ كنتيجة للتاريخ السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي للبلدان. وتشمل الاقتصادية منها) الحرية

الاقتصادية، والعملة، ومستويات التعليم، وتوزيع الدخل، والتنمية). أما غير الاقتصادية (اجتماعية - سياسية ودينية، مثل حرية الصحافة، والديمقراطية، ومستوى الدين، والعلاقات المتبادلة، وانعدام الرقابة والإشراف، والقواعد والقيم الخاصة بالموظفين المدنيين والسياسيين، وحجم الحكومة. Odemba، (p33: 2010 استخلص الباحثون استنتاجات هامة بشأن اسباب الفساد، فقد أثبتوا ان قوة الفرد المتنامية تكون أكثر عرضة للسلوك الفاسد وكذلك يؤثر نوع النظام على احتمالات الفساد، مع مراعاة هيكل النظام وآفاقه الزمنية. مع تقصير الأفق الزمني للحاكم يزداد الفساد. والفساد هو أيضا أكثر تكرارا في ظل النظم الشخصية (الدكتاتورية) بدلا من نظم الحزب الواحد. تتفاعل الأيديولوجيات القانونية والممارسات الاجتماعية والقيم الأخلاقية وتؤثر على الفساد (Brown، (p16-17: 2016 ، هنالك علاقات ارتباط وسببية بين مستويات الفساد كافة و التي ترتبط بعدة عوامل فمنها تعزى للسياسة : فتعتمد مستويات الفساد تبعا لقوة او ضعف الحريات المدنية مثل حرية الصحافة وكذلك استقلالية وسائل الإعلام وحرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني من عدمها . اما القانونية منها: فيتناسب الفساد مع غياب التشريعات او تطبيق القانون ويتوقف ذلك على مصداقية الأجهزة القضائية والرقابية وكذلك العوامل البيروقراطية : فكلما زادت القوانين والتعليمات وتداخلت مع بعضها البعض ولاسيما في مجال الخدمات والدوائر المالية والضريبية كلما زادت الصلاحيات وتراخت المحاسبة فنتيجة ذلك تتسع بقعة الفساد. وهناك عوامل اخرى منها قد يكون ضعف الأجور والرواتب التي يتقاضاها الموظفين الحكوميين التي تتناسب بشكل طردي مع الفساد، وعندما ينتقل نظام الحكم من الدولة البيروقراطية الى الدولة الديمقراطية فان الفساد سرعان ما ينتشر وتشيع ظاهرتة، أما الإعانات والمساعدات الاقتصادية فتستغل ففي الدول التي تعاني من فساد الحكام فيها هذه الإعانات والمساعدات والقروض والهبات التي تقدم لها من المؤسسات المالية الدولية فتحدث بها مؤسسات وهمية تستغل في خدمة كبار المسؤولين (راهي ، 2009 : 200-202) ، هنالك العديد من النظريات التي لخصت اسباب الفساد ممكن ايجاز بعضها بالاتي (Odemba، (p34-35: 2010

11-2 نظريات الفساد Theories of corruption

أولاً: نموذج الوكيل الرئيسي Principal-agent model:

إن الافتراض الأساسي لنموذج الوكيل الرئيسي هو وجود قائد دؤوب يرغب دائماً في تحسين الموارد العامة. أحد جوانب هذا النموذج هو الوكلاء المهتمين بالذات والذين يسعون للحصول على الرشوة أو الانخراط في أنشطة فاسدة استناداً إلى تحليل التكلفة والفوائد. وينخرط الوكلاء المهتمون بالذات في أنشطة فاسدة عندما تفوق فوائد الفساد تكاليف مثل هذا النشاط. ويزداد الفساد عندما يكون لدى الوكلاء مجال كبير من القوة في توزيع الموارد النادرة أو عندما يكون هناك القليل من المعلومات للتحقق من أفعالهم.

ثانياً : نموذج الاختيار العام Public choice model :

والغرض من هذه النظرية هو الاعتراف بأن السياسيين يحفزون المصلحة الذاتية. ، "مجموعة من القواعد مصممة بشكل صحيح تقدم للأفراد داخل المجتمع الفرصة لمراقبة وتعظيم المصالح الخاصة دون المساس بقدرة الآخرين على فعل الشيء نفسه.

ثالثاً : النظرية المؤسسية Institutional theory:

تشير هذه النظرية إلى تفاعل المعتقدات الاجتماعية فممارسات المنظمة الاجتماعية مثل الدين والعمل والأسرة والسياسة ، فإن للمنظمات وظائف مزدوجة لتصنيع السلع او اداء الخدمات. فيشارك قادة المنظمة أنفسهم في النظم الاجتماعية الثقافية. ومن فرضية هذه النظرية التنافس على الموارد بين المنظمات. ان فهم النظم الاجتماعية يتطلب دراسة للبيئة المؤسسية. يرى الباحثان ان اثار الفساد خطيره جداً على المجتمع برمته فيؤدي الفساد الى خلل كبير في عمل منظومات الدولة ويمكن تلخيص اهم اثاره :

- 1- عدم العدالة في توزيع الثروة على المواطنين .
- 2- تأخر البلدان في التقدم العمراني .
- 3- عدم العدالة في توزيع فرص العمل لمحتاجيها .
- 4- الاخلال بالنظام العام والآداب العامة وتوسع الجريمة .
- 5- اضعاف النمو الاقتصادي للدولة .
- 6- تقليل فرص الاستثمار الاجنبي .
- 7- زيادة الانفاق الحكومي دونما خدمات ملموسة .

المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث

-عينة البحث

تمثل مجتمع البحث بهيئة النزاهة، اما عينة البحث فشملت كل من الاتي:

الجدول (3-1) عينة البحث

ت	اسم الدائرة او المكتب
1.	دائرة تحقيقات بغداد
2.	مكتب تحقيقات كربلاء
3.	مكتب تحقيقات النجف
4.	مكتب تحقيقات بابل

المصدر : اعداد الباحثان استناداً على الاستبيان الموزع

ان عدد كل من المدققين الخارجيين والمحاسبين (47) في المحافظات الاربعة عينة البحث والمحققين ممن يعملون في التحقيق (366) تقريباً وان عدد المحققين والقانونيين في الهيئة بشكل عام (549) وعدد المحققين في المحافظات الاربعة عينة البحث (222) .

تم توزيع 120 استبانة وتم استرداد 104 استبانة 96 منها صالحة للتحليل و 4 فقط غير صالحة .

-استبانة البحث

ان الاستبانة استخدمت كوسيلة رئيسية لجمع البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي للبحث وذلك لتعذر هيئة النزاهة في تزويدنا بالتقارير المنحزة في قسم التدقيق الخارجي كونها ذات طابع سري لا يمكن الاطلاع عليها من أي جهة كانت.

ان الباحثان قد اعدا استبانة اولية ضمت محورين والفقرات تجاوزت 55 فقرة عرضت على الاساتذة المحكمين في داخل الجامعة وخارجها وكذلك من خارج البلد لأبداء رأيهم بمدى انسجام الفقرات مع موضوع البحث والذين قدموا بدورهم النصح والارشاد اللازم الذي التزم به الباحثان لإعداد الاستبانة النهائية.

صدق وثبات فقرات الاستبانة بلغت درجة اعتمادية وصدق جميع فقرات الاستبانة وفقاً لمعامل كرو نباخ ألفا (94.4%) وهي نسبة عالية ومناسبة لأهداف البحث.

التحليل والتفسير الاحصائي لمحاور وفقرات الاستبانة والمقابلات الشخصية:

اولاً : المتغير المستقل وهو المحاسب القضائي :

المحور الاول: المتغير المستقل وهو المحاسبة القضائية :

جدول (2-3) يبين تحليل النتائج الخاصة بالمحور الاول بالاستبيان

T test	الانحراف	نسبة الاتفاق %	الوسط الحسابي	لا اتفق تماماً	لا اتفق	غير متأكد	اتفق	اتفق تماماً	الفقرات
				العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
				%	%	%	%	%	
10.004	1.010	83.3	4.03	5	3	8	48	32	1- ان تفعيل المحاسبة القضائية يحد من اتساع الرشاوى بدرجة عالية عن طريق تطبيق المحاسب القضائي للتقنيات المختلفة.
				5.2	3.1	8.3	50	33.3	
3.383	1.026	51.1	3.35	5	15	26	41	9	2- تعد البيئة التشريعية العراقية وما فيها من قوانين تنظم العمل التجاري والمالي تعد بيئة خصبة لتبني المحاسبة القضائية.
				5.2	42.7	27.1	15.6	9.4	
10.709	0.991	79.2	4.08	3	4	13	38	38	3- ان عدم الالمام وقلة الاهتمام بمهنة المحاسب القضائي وضعف الاهتمام الاكاديمي بها قد ادى الى عدم تفعيلها وتطورها في العراق .
				3.2	4.6	13.5	39.6	39.6	
14.443	0.820	86.5	4.21	1	3	9	45	38	4- توسع حالات الفساد بشقيه المالي و الإداري يستدعي توجيه الاهتمام صوب المحاسبة القضائية وتقنياتها مع تعديل التشريعات المتعلقة بعمل هيئة النزاهة .
				1	3.2	9.4	46.9	39.6	
11.414	0.858	79.1	4	1	5	14	49	27	5- تساهم المحاسبة القضائية في توظيف المواد القانونية مع الدعاوى المعروضة وبوجود محاسب قضائي مؤهل لمساعدة المحكمة في الحكم بدرجة عالية من الدقة.
				1	5.2	14.6	51	28.1	
12.339	0.844	77.1	4.06	1	2	19	42	32	6- تساهم المحاسبة القضائية بدرجة عالية جداً في تحديد قضايا الفساد والاحتيال بدقة عالية عن طريق توظيف التقنيات المختلفة .

دور تقنيات المحاسبة القضائية في... أسعد محمد علي وهاب العواد/ حيدر جميل احمد الجبوري

				1	2.1	19.8	43.8	33.3	
11.546	0.840	79.1	3.99	2	2	16	51	25	7- ان اهتمام الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين وهيئة النزاهة بالمحاسبة القضائية في العراق يؤدي الى تطوير المهنة ومواكبة تقدمها.
				2.1	2.1	16.7	53.1	26	
12.518	0.864	84.3	4.10	2	3	10	49	32	8- ان التحري والاستقصاء الذي يؤديه المحاسب القضائي يساعد على الوصول الى الحقائق بدقة عالية وحسم القضايا المنظورة امام القضاء بأسرع وقت .
				2.1	3.1	10.4	51	33.3	
9.105	0.874	84.3	3.81	2	3	10	49	32	9- ان فعالية خدمات التقاضي التي يؤديها المحاسب القضائي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة من قبل قضاة التحقيق والمحاكم المختصة .
				2.1	3.1	10.4	51	33.3	
2.243	1.183	42.7	3.27	8	16	31	24	17	10- هنالك حاجة لاستبدال قسم التدقيق الخارجي في هيئة النزاهة الى قسم المحاسبة القضائية مع بيان شروط النزاهة .
				8.3	16.7	32.3	25	17.7	
10.016	0.876	78.1	3.90	3	3	15	55	20	11- تساهم المحاسبة القضائية بتقليص الفجوة بين القضاة والمحاسبين لتحقيق الانسجام اللازم وتحقيق اقصى درجات العدالة عند حل النزاعات ذات الطبيعة المالية والادارية.
				3.1	3.1	15.6	57.3	20.8	
12.020	0.900	81.3	4.10	2	3	13	43	35	12- ساهمت التقارير الصادرة من التدقيق الخارجي في هيئة النزاهة بشكل كبير في مساعدة محققي هيئة النزاهة والجهات القضائية في الوصول الى الحقائق وتحقيق العدالة.
				2.1	3.1	13.5	44.8	36.5	
14.166	0.749	85.4	4.08	1	2	11	56	26	13- تساهم تقنيات المحاسبة القضائية في دعم الهيئات الرقابية والتحقيقية في عملها.
				1	2.1	11.5	58.3	27.1	
8.062	0.987	66.7	3.81	1	10	21	38	26	14- ان عمل المدققين في قسم التدقيق الخارجي في هيئة النزاهة هو يشابه الى حد كبير لعمل المحاسب القضائي.
				1	10.4	21.9	39.6	27.1	

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS v25

* علماً أن قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 95 (1.96) و P value (0.000) و (n) =96

يتضح من خلال الجدول (3-2) والخاص بنتائج المحور الاول (المحاسبة القضائية) والذي يمثل نصف المتغير المستقل للبحث والذي يتكون من 14 فقرة ومن خلال اجابات عينة البحث تبين ما يلي:

الفقرة الاولى : ان تفعيل المحاسبة القضائية يحد من اتساع الرشاوى بدرجة عالية عن طريق تطبيق المحاسب القضائي للتقنيات المختلفة. ، قد حصلت على وسط حسابي (4.03) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي وفقاً لمقياس ليكرات الخماسي (3) وبذلك تقبل الفقرة وكانت قد حصلت على نسبة اتفاق (83.3 %) وهي نسبة عالية وكان اتفاق المجيبين نحو التفعيل وقد حصلت على انحراف معياري عالي جداً (1.010) * وبقية T test (10.004) محسوبة اكبر من الجدولية اما الفقرة الثانية : تعد البيئة التشريعية العراقية وما فيها من قوانين تنظم العمل التجاري والمالي تعد بيئة خصبة لتبني المحاسبة القضائية. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره (3.35) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة وكذلك حصلت على نسبة اتفاق مقبولة (51.1%) وانحراف معياري عالي جداً (1.026) * وبقية T test (3.383) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام بخصوص هذه الفقرة من قبل المجيبين (محايدين) أي غير متأكدين ، اما الفقرة الثالثة: ان عدم الامام وقلة الاهتمام بمهنة المحاسب القضائي وضعف الاهتمام الاكاديمي بها قد ادى الى عدم تفعيلها وتطورها في العراق . قد حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي (4.08) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية نسبياً (79.2) وكان الانحراف المعياري لها عالي (0.991) * وبقية T test (10.709) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام متفق مع هذه الفقرة. اما الفقرة الرابعة : توسع حالات الفساد بشقيه المالي و الإداري يستدعي توجيه الاهتمام صوب المحاسبة القضائية وتقنياتها مع تعديل التشريعات المتعلقة بعمل هيئة النزاهة . ، حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي (4.21) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهو اعلى وسط حسابي في هذا المحور وبذلك تقبل الفقرة وكانت نسبة اتفاق المجيبين عليها عالية (86.5 %) وكان الانحراف المعياري لها عالي (0.820) * وبقية T test (14.443) محسوبة اكبر من الجدولية و الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق تماماً . اما الفقرة الخامسة : تساهم المحاسبة القضائية في توظيف المواد القانونية مع الدعاوى المعروضة وبوجود محاسب قضائي مؤهل لمساعدة المحكمة في الحكم بدرجة عالية من الدقة. فقد حصلت على وسط حسابي مقداره (4) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة وكانت نسبة اتفاق المجيبين صوبها عالية نسبياً (79.1 %) وكان الانحراف المعياري لها عالي (0.858) * وبقية T test (11.414) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام يتفق المجيبين مع الفقرة المذكورة .

اما الفقرة السادسة : تساهم المحاسبة القضائية بدرجة عالية جداً في تحديد قضايا الفساد والاحتياال بدقة عالية عن طريق توظيف التقنيات المختلفة . حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره (4.06) وهو اعلى من الوسط الحسابي

الفرضي (3) وبذلك يتم قبول الفقرة وكانت نسبة اتفاق المجيبين عالية نسبياً (77.1%) وكان الانحراف المعياري لها عالي (0.844) * وقيمة T test (12.339) محسوبة أكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق مع هذه الفقرة . اما الفقرة السابعة : ان اهتمام الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين وهيئة النزاهة بالمحاسبة القضائية في العراق يؤدي الى تطوير المهنة ومواكبة تقدمها. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره (3.99) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) ونسبة اتفاق عالية نسبياً (79.1%) وكان الانحراف المعياري لها عالي ومقداره (0.844) * وقيمة T test (11.546) محسوبة أكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين بالاتفاق مع هذه الفقرة . اما الفقرة الثامنة : ان التحري والاستقصاء الذي يؤديه المحاسب القضائي يساعد على الوصول الى الحقائق بدقة عالية وحسم القضايا المنظورة امام القضاء بأسرع وقت . فقد حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي مقداره (4.10) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة وكانت نسبة اتفاق المجيبين عالية حيث بلغت (84.3%) وحصلت على انحراف معياري عالي (0.864) * وقيمة T test (12.518) محسوبة أكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين بالاتفاق مع هذه الفقرة . اما الفقرة التاسعة : ان فعالية خدمات التقاضي التي يؤديها المحاسب القضائي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة من قبل قضاة التحقيق والمحاكم المختصة . فقد حصلت على وسط حسابي مقداره (3.81) ونسبة اتفاق عالية بلغت (84.3) وانحراف معياري عالي (0.874) * وقيمة T test (9.105) محسوبة أكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين بالاتفاق مع هذه الفقرة . اما الفقرة العاشرة: هنالك حاجة لاستبدال قسم التدقيق الخارجي في هيئة النزاهة الى قسم المحاسبة القضائية مع بيان شروط النزاهة . حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره (3.27) وهو الاقل نسبياً في هذا المحور وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي وبذلك تقبل الفقرة وكانت نسبة اتفاق المجيبين تجاهها ضعيفة وكان الانحراف المعياري لها عالي جداً (1.183) * وقيمة T test (2.243) محسوبة أكبر من الجدولية و كان الاتجاه العام للمجيبين تجاه الفقرة (محايدين) كونها على تماس مباشر مع وظائفهم . اما الفقرة الحادية عشر : تساهم المحاسبة القضائية بتقليص الفجوة بين القضاة والمحاسبين لتحقيق الانسجام اللازم وتحقيق اقصى درجات العدالة عند حل النزاعات ذات الطبيعة المالية والادارية. فقد حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره (3.90) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة وكانت نسبة اتفاق المجيبين صوبها عالية نسبياً (78.1%) وكان الانحراف المعياري لها عالي (0.876) * وقيمة T test (10.016) محسوبة أكبر من الجدولية اما الاتجاه العام للمجيبين فكان الاتفاق مع هذه الفقرة . اما الفقرة الثانية عشر : ساهمت التقارير الصادرة من التدقيق الخارجي في حياة النزاهة بشكل كبير في مساعدة محققي هيئة النزاهة والجهات القضائية في الوصول الى الحقائق وتحقيق العدالة. فقد حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي نسبياً (4.10) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وكانت نسبة اتفاق المجيبين صوبها عالي (81.3%) وكان الانحراف المعياري لها عالي (0.900) * وقيمة T test (12.020) محسوبة أكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق مع هذه الفقرة . اما الفقرة الثالثة عشر : تساهم تقنيات المحاسبة القضائية في دعم عمل الهيئات الرقابية والتحقيقية في عملها. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي مقداره (4.08) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة وكانت نسبة اتفاق المجيبين صوبها عالية (85.4%) وكان الانحراف المعياري لها عالي (0.749) * وقيمة T test (14.166) محسوبة أكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين بالاتفاق مع هذه

الفقرة . الفقرة الرابعة عشر: ان عمل المدققين في قسم التدقيق الخارجي في هيئة النزاهة هو يشابه الى حد كبير لعمل المحاسب القضائي. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره (3.81) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين متوسطة (66.7%) والانحراف المعياري لها عالي (0.987) * وبقيمة T test (8.062) محسوبة اكبر من الجدولية، وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق مع هذه الفقرة .

المحور الثاني : الفساد المالي والإداري

جدول (3-3) يبين تحليل النتائج الخاصة بالمحور الثالث بالاستبيان

ت	الفقرات	العدد	التفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	T test
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	%	%	%	%
15 - ان غياب الاشخاص المؤهلين في مراكز القرار في الدوائر الحكومية يساعد على الاسراف والتبذير للمال العام .		67	22	7	0	0	4.63	92.7	0.620	25.686
		69.8	22.9	7.3	0	0				
16-ان غياب الرقابة الفعالة على صرف الموازنة الاستثنائية يساعد على توسع نطاق الفساد المالي.		64	23	7	2	0	4.55	90.7	0.724	21.017
		66.7	24.0	7.3	2.1	0				
17-ان انتشار المعقبين بشكل واسع في الدوائر الحكومية لإنجاز المعاملات بدلا من المواطنين يؤدي الى اتساع نطاق الرشوة.		59	29	8	0	0	4.53	91.7	0.648	23.149
		61.5	30.2	8.3	0	0				
18- الرقابة غير الفعالة على استخدام موارد وممتلكات الدوائر الحكومية احد اوجه الفساد المالي .		52	37	7	0	0	4.47	92.7	0.632	22.782
		54.2	38.5	7.3	0	0				
19-غياب الرقابة الفعالة على احالة مشاريع مهمه لشركات لا تتمتع بكفاءة عالية تساعد على انتشار الفساد المالي .		58	28	8	0	1	4.50	91	0.740	19.865
		61.5	29.2	8.3	0	1				

دور تقنيات المحاسبة القضائية في... أسعد محمد علي وهاب العواد/ حيدر جميل احمد الجبوري

12.087	0.929	78.1	4.15	2	2	17	34	41	20- غياب او ضعف الجانب الاعلامي المسلط على الفساد ساعد في تفشي الفساد.
				2.1	2.1	17.7	35.4	42.7	
6.433	1.174	64.4	3.77	5	10	19	30	32	21- الضغوطات التي تتعرض لها الجهات التحقيقية ساعد على ضعفها وبالتالي تفشي الفساد وازدياده.
				5.2	10.4	19.8	31.3	33.3	
15.213	0.886	83.4	4.38	0	5	11	23	57	22- غياب الدور الرقابي الفاعل على كبار المسؤولين الفاسدين ادى الى توسع عمليات غسيل الاموال.
				0	5.2	11.5	24.0	59.4	
12.129	0.884	77.1	4.09	1	3	18	38	36	23- هنالك ضغوطات سياسية تمارس على الموظفين في مراكز القرار وهي تؤدي الى توسع الفساد المالي .
				1	3.1	18.8	39.6	37.5	
11.632	0.939	78.1	4.11	2	3	16	36	39	24- غياب العمل بمجلس الخدمة المدني ساعد على عدم وجود ضوابط حقيقية في التعينات الحكومية.
				2.1	3.1	16.7	37.5	40.6	
13.017	0.902	79.1	4.20	1	3	16	32	44	25- اكثر حالات الفساد توسعاً هي التعاقدات الحكومية وبالتحديد المقاولات العامة .
				1	3.1	16.7	33.3	45.8	
21.532	0.664	90.6	4.46	0	0	9	34	53	26- ان سوء التخطيط وغياب الرؤى الواضحة للدولة في المشاريع المستقبلية يؤدي الاسراف والتبذير وهو احد اوجه الفساد.
				0	0	9.4	35.4	55.2	
11.152	1.053	79.2	4.20	3	5	12	26	50	27- عدم وجود الرادع القانوني القوي يحد من ممارسات الفساد .
				3.1	5.2	12.5	27.1	52.1	
20.265	0.710	89.6	4.47	0	1	9	30	56	28- يقلل الفساد من فرص الاستثمار الاجنبي وبالنتيجة يضعف من عجلة التقدم الاقتصادي للبلد.
				0	1	9.4	31.3	58.3	

المصدر: اعداده الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS v25

* علماً أن قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 95 (1.96) و P value (0.000) و (n) =96

اما الفقرة الخامسة عشر : ان غياب الاشخاص المؤهلين في مراكز القرار في الدوائر الحكومية يساعد على الاسراف والتبذير للمال العام. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي مقداره (4.63) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهو اعلى وسط حسابي لفقرات الاستبيان لثلاثة محاور وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية جداً (92.7%) والانحراف المعياري لها متوسط (0.620) * وقيمة T test (25.686) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق التام مع هذه الفقرة . اما الفقرة السادسة عشر : ان غياب الرقابة الفعالة على صرف الموازنة الاستثمارية يساعد على توسع نطاق الفساد المالي. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي مقداره (4.55) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية جداً (92.7%) والانحراف المعياري لها متوسط (0.620) * وقيمة T test (21.017) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق التام مع هذه الفقرة . اما الفقرة السابعة عشر: ان انتشار المعقبين بشكل واسع في الدوائر الحكومية لإنجاز المعاملات بدلا من المواطنين يؤدي الى اتساع نطاق الرشوة. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي جداً مقداره (4.53) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية جداً (91.7%) والانحراف المعياري لها متوسط (0.648) * وقيمة T test (23.149) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق التام مع هذه الفقرة .

اما الفقرة الثامنة عشر: الرقابة غير الفعالة على استخدام موارد وممتلكات الدوائر الحكومية احد اوجه الفساد المالي . حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي جداً مقداره (4.47) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية جداً (92.7%) والانحراف المعياري لها متوسط (0.632) * وقيمة T test (22.782) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق التام مع هذه الفقرة . اما الفقرة التاسعة عشر : غياب الرقابة الفعالة على احالة مشاريع مهمه لشركات لا تتمتع بكفاءة عالية تساعد على انتشار الفساد المالي . حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي جداً مقداره (4.50) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية جداً (91%) والانحراف المعياري لها متوسط (0.740) * وقيمة T test (19.865) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق التام مع هذه الفقرة . اما الفقرة العشرون : غياب او ضعف الجانب الاعلامي المسلط على الفساد ساعد في تفشي الفساد. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي مقداره (4.15) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية (78.1%) والانحراف المعياري لها عالي (0.929) * وقيمة T test (12.087) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق مع هذه الفقرة .

اما الفقرة الحادية والعشرون : الضغوطات التي تتعرض لها الجهات التحقيقية ساعد على ضعفها وبالتالي تفشي الفساد وازدياده. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره (3.77) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين متوسطة (64.4%) والانحراف المعياري لها عالي جداً (1.140) * وبقية T test (6.433) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق مع هذه الفقرة . اما الفقرة الثانية والعشرون : غياب الدور الرقابي الفاعل على كبار المسؤولين الفاسدين ادى الى توسع عمليات غسيل الاموال. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي مقداره (4.38) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية (83.4%) والانحراف المعياري لها عالي (0.886) * وبقية T test (15.213) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق مع هذه الفقرة . اما الفقرة الثالثة والعشرون : هنالك ضغوطات سياسية تمارس على الموظفين في مراكز القرار وهي تؤدي الى توسع الفساد المالي . حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي مقداره (4.09) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية (77.1%) والانحراف المعياري لها عالي (0.884) * وبقية T test (12.129) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق مع هذه الفقرة . اما الفقرة الرابعة والعشرون : غياب العمل بمجلس الخدمة المدني ساعد على عدم وجود ضوابط حقيقية في التعيينات الحكومية. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي مقداره (4.11) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية (78.1%) والانحراف المعياري لها عالي (0.939) * وبقية T test (11.632) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق مع هذه الفقرة . اما الفقرة الخامسة والعشرون : اكثر حالات الفساد توسعاً هي التعاقبات الحكومية وبالتحديد المقاولات العامة . حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي مقداره (4.20) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية (79.1%) والانحراف المعياري لها عالي (0.902) * وبقية T test (13.017) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق مع هذه الفقرة . اما الفقرة السادسة والعشرون: ان سوء التخطيط وغياب الرؤى الواضحة للدولة في المشاريع المستقبلية يؤدي الاسراف والتبذير وهو احد اوجه الفساد. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي جداً مقداره (4.46) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية (90.6%) والانحراف المعياري لها متوسط (0.664) * وبقية T test (21.532) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق التام مع هذه الفقرة . اما الفقرة السابعة والعشرون: عدم وجود الرادع القانوني القوي الذي يحد من ممارسات الفساد . حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي جداً مقداره (4.20) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية (79.2%) والانحراف المعياري لها عالي جداً (1.053) * وبقية T test (11.152) محسوبة اكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق التام مع هذه الفقرة . اما الفقرة الثامنة والعشرون: يقلل الفساد من فرص الاستثمار الاجنبي وبالنتيجة يضعف من عجلة التقدم الاقتصادي للبلد. حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي عالي جداً مقداره (4.47) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وبذلك

تقبل الفقرة ، وكانت نسبة اتفاق المستجيبين عالية (89.6%) والانحراف المعياري لها عالي جداً (0.710) * وقيمة T test (20.265) محسوبة أكبر من الجدولية وكان الاتجاه العام للمجيبين الاتفاق التام مع هذه الفقرة .

اختبار فرضيات البحث والعلاقة بين متغيرات البحث

فرضيات البحث هي :

H0 - الفرضية الصفرية : لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسط درجات دور تقنيات المحاسبة القضائية ومتغير الفساد الاداري والمالي .

H1 - يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسط درجات دور تقنيات المحاسبة القضائية ومتغير الفساد الاداري والمالي .

جدول (3-4) اختبار فرضيات البحث

Relatio nship	Std. Beta	Std. Error	T - value	P-value	Correlations	Decisio n
المعلاقة						القرار
H ₀ = 0						
الفرضية الأولى	تقنيات المحاسبة القضائية <- الفساد المالي والاداري	0.692	0.045	15.522	0.000**	0.692
						ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة

P = p < 0.01 ، Significant at P= p < 0.05**

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Smart PLS v3.2

يبين الجدول (3-12) من خلال الارتباط وقيمة P-value ان هناك علاقة ارتباط قوية بمقدار (69.2) بين دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري، وقيمة احتمالية او مستوى الدلالة (0.000) اقل من 5% وهو مستوى الخطأ يعني ذلك يمكن اعادة الاستبيان على عينة اخرى ومن نفس المجتمع سنحصل على نفس النتائج فيتم قبول الفرضية البديلة للفرضية الأولى.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1-تعد المحاسبة القضائية حاجة ملحة اليوم للجهات التحقيقية والقضائية لقضايا الاحتيال المالي .

- 2- تساعد المحاسبة القضائية من خلال ممارسة استخدام التكنولوجيا والعلوم الأخرى للتحقيق في الأنشطة الاحتيالية والأعمال ذات الصبغة غير المشروعة التي تشمل كل من : مجالات المحاسبة والتمويل والإدارة وعلم الجريمة، حيث ما حدث الاحتيال والأعمال غير القانونية، وكذلك تقييم المخاطر، تسوية المنازعات و استشارات التقاضي، وشهادة الخبراء، وفحص الاحتيال.
- 3- لا بد للمحاسب القضائي وفريقه المساعد من استخدام تقنيات وأساليب في المجالات المحاسبية والتدقيقية والتحقيقية الملائمة للكشف عن عمليات الفساد الإداري والمالي والحد منها ومن هذه التقنيات مثلاً: تنقيب البيانات، تحليل الرابط الخاص بالعلاقات بين الأشخاص وبين البيانات و المعلومات المالية... الخ) .
- 4- اتفق افراد عينة البحث على ان توسع حالات الفساد بشقيه المالي و الإداري يستدعي توجيه الاهتمام صوب المحاسبة القضائية وتقنياتها مع تعديل التشريعات المتعلقة بعمل هيئة النزاهة وكانت نسبة الاتفاق (86.5%) وبوسط حسابي (4.21) .
- 5- كان اتفاق افراد عينة البحث بنسبة اتفاق (77.1%)، تساهم المحاسبة القضائية بدرجة عالية جداً في تحديد قضايا الفساد والاحتيال بدقة عالية عن طريق توظيف التقنيات المختلفة .
- 6- يتفق افراد عينة البحث على ان غياب الاشخاص المؤهلين في مراكز القرار في الدوائر الحكومية يساعد على الاسراف والتبذير للمال العام، وكان الوسط الحسابي (4.63) ونسبة اتفاق عالية جداً (92.7%) .
- 7- وجود اتفاق لدى افراد عينة البحث على ان انتشار المعقبين بشكل واسع في الدوائر الحكومية لإنجاز المعاملات بدلا من المواطنين يؤدي الى اتساع نطاق الرشوة وكان الوسط الحسابي (4.53) ونسبة اتفاق عالية جداً (91.7%) .
- ثانياً: التوصيات**
- 1- تفعيل المحاسبة القضائية والتركيز على مواكبة التكنولوجيا لكشف القضايا الاحتيالية المتقدمة وكذلك تأهيل المحاسبين على مواكبة المجالات الأخرى التي تساعدهم في كشف هذه القضايا سواء في الادارة او القانون او علم النفس .

- 2- ضرورة اعداد محاسب قضائي يمتلك مهارات عالية في الجوانب التدقيقية والمحاسبية من خلال الاطلاع ومواكبة التقدم في مجال المعايير التدقيقية والمحاسبية والمعالجات المحاسبية المستحدثة والتكنولوجيا المستحدثة.
- 3- ضرورة اعداد برامج تدريبية كافية لتأهيل المحاسب القضائي في هيئة النزاهة بغية استخدام تقنيات المحاسبة القضائية من أجل كشف القضايا التي تتسم بصيغة فساد.
- 4- ضرورة الاسراع بتشريع القوانين التي تحد من الفساد كقانون مكافحة الفساد وقانون الكسب غير المشروع والذي عادة ما يتم التنويه اليه من قبل هيئة النزاهة.
- 5- تعيين محاسب قضائي في المحاكم العراقية من اجل العدالة والدقة في الحكم وبالأخص في القضايا ذات الصبغة المالية والمحاسبية.
- 6- الابتعاد عن المحسوبية والحزبية في تعيين المدراء العاميين او وكلاء الوزراء او الوزراء لضمان اتخاذ القرارات السليمة وعدم التبذير والاسراف وبالنتيجة الحد من الفساد.
- 7- اصدار تعليمات صارمة في المؤسسات الحكومية تمنع دخول المعقبين وعدم التعامل معهم وخاصة في الدوائر التي على تماس مباشر مع المواطنين.

قائمة المصادر

اولاً: المصادر العربية

ا- الرسائل والأطاريح:

1. جديني، رشا فتحي (2014) "إمكانية استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال في القطاع المالي في سورية"، رسالة دكتوراه في جامعة دمشق /كلية الاقتصاد- سوريا.
<https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwje0obVvM7tAhUxi8MKHZusDyQQFjABegQIAhAC&url=http%3A%2F%2Frepository.neelain.edu.sd%3A8080%2Fjspui%2Fbitstream%2F123456789%2F13304%2F1%2F%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D8%25AD%25D8%25AB%2520%25D9%2585%25D9%2586%25D8%25B3%25D9%2582.pdf&usg=AOvVaw3hxO3XD14AGIFvG6Oa6Bsy>
2. الخالدي ، صلاح هادي محمد .(2012). "إطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي" ، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة ، اطروحة دكتوراه، العراق.
3. العامري ، علي عبد الحسين حميدي.(2010). "دور القيادة الاستراتيجية والشفافية في محاربة الفساد الإداري" ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم إدارة الأعمال، العراق.

4. القتلي، قيصر علي عبيد.(2011). "سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية-دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية"، رسالة ماجستير في جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
5. القرة غولي، فاطمة زيد سلمان.(2009). "دور نظام المعلومات المحاسبي المتكامل في مكافحة الفساد المالي"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد. العراق.
6. الكروي، أسعد جاسم خضير.(2015). "دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي- واقع ومعوقات"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

<https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwi1sPGuuc7tAhWrtlsKHZwiCrQQFjAAegQIAhAC&url=http%3A%2F%2Falqashi.com%2Fth%2Fth153.pdf&usg=AOvVaw2Uh4y8deq7uQHkNf-gHJ5W>

ب- البحوث والدوريات

1. الراشدي والنعمي، وليد بدر نجم الدين، محمد عبدالله.(2009). "صور من الفساد المالي والإداري"، مجلة النزاهة والشفافية، السنة الأولى، العدد الأول. العراق.
2. راهي، محمد غالي.(2009). "الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته"، مجلة الكوفة، العدد 2، العراق.

<http://www.journals.uokufa.edu.iq/index.php/Kjl/article/view/2754>

ثالثاً: المصادر الأجنبية

A- Books

ACFE. «ASSOCIATION OF CERTIFIED FRAUD EXAMINERS «FRAUD EXAMINERS MANUAL (INTERNATIONAL EDITION) 2011.

https://www.acfe.com/uploadedfiles/shared_content/products/books_and_manuals/maintoc11%20%20final.pdf

Manning «George A. « FINANCIAL INVESTIGATION And ORENSIC ACCOUNTING « Second Edition « 2005.

<https://www.amazon.com/Financial-Investigation-Forensic-Accounting-Second/dp/0849322235>

Singleton & others« Singleton« Tommie; Singleton« Aaron; Bologna« Jack; Lindquist« Robert; "Fraud Auditing and Forensic Accounting"« John Wiley & Sons« Inc. « Third Edition « 2006.

https://www.academia.edu/29011190/Fraud_Auditing_And_Forensic_Accounting_Fouth_Edition

ZEPH TELPNER « MICHAEL MOSTEK « EXPERT WITNESSING I N FORENSIC ACCOUNTING « A Handbook for Lawyers and Accountants « 2003 .

<https://www.amazon.com/Expert-Witnessing-Forensic-Accounting-Accountants/dp/0849308984>

B- DISSERTATION & Thesis

Brown « Adam « Five Dimensions of Corruption: A Preliminary Process Model for Further Development « dissertation of Doctor « The Chicago School of Professional Psychology « 2016.

<https://docs.lib.purdue.edu/dissertations/>

Odemba « Alexander S. « CORRUPTION IN SUB-SAHARA AFRICA: A PHENOMENOLOGICAL STUDY « dissertation of Doctor « UNIVERSITY OF PHOENIX « United States « December 2010.

<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1002/jpoc.20093>

c-Periodicals and Reports

- Albashrawi • Mousa • Detecting Financial Fraud Using Data Mining Techniques: A Decade Review from 2004 to 2015 • Journal of Data Science 14(2016)• 553-570.
https://www.researchgate.net/publication/311557850_Detecting_Financial_Fraud_Using_Data_Mining_Techniques_A_Decade_Review_from_2004_to_2015
- Mukoro• Dickson• et.all • The Role of forensic accountants in fraud Detection And National security in Nigeria • Change and Leadership (17). pp. 90-106. (2013).
<https://www.semanticscholar.org/paper/The-Role-Of-Forensic-Accountants-In-Fraud-Detection-Mukoro-Yamusa/eaef2e1b5789943588a29db8cf81a3c40e4ca519>
- Dreyer • Kristin • A History of Forensic Accounting • Grand Valley State University• Honors project. 2014 . Undergraduate Research and Creative Practice
<https://scholarworks.gvsu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1339&context=honorsprojects>
- Gray • Dahli Forensic Accounting And Auditing: Compared To Traditional Accounting And Auditing American Journal of Business Education – Fourth Quarter 2008 Volume 1• Number 2.
<https://www.semanticscholar.org/paper/Forensic-Accounting-and-Auditing%3A-Compared-and-to-Gray/974640d4dc2310b67f0df9ad8b00345c5cfdafad>
- Greenland• Collin • A. A. 2015 ANNUAL CONFERENCE I n d i a n a p o l i s .
<http://acua.org->F5-Greenland.pdf/>
- Hegazy and other• Sarah • Alan Sangster• Amr Kotb• Mapping Forensic Accounting in the UK • Journal of International Accounting, Auditing and Taxation • Volume 28• 2017.
<https://abdn.pure.elsevier.com/en/publications/mapping-forensic-accounting-in-the-uk>
- Huber • Wm. Dennis • Is Forensic Accounting in the United States Becoming a Profession • Journal of Forensic & Investigative Accounting • Vol. 4• Issue 1• 2012
https://www.researchgate.net/publication/255726490_Is_Forensic_Accounting_in_the_United_States_Becoming_a_Profession
- Muehlmann and other • Brigitte W. • Priscilla Burnaby • Martha Howe* The Use of Forensic Accounting Experts in Tax Cases as Identified in Court Opinions Journal of Forensic & Investigative Accounting Vol. 4• Issue 2• 2012.
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwj-9bPzss7tAhWCBxAlHZKvCFkQFjAAegQIARAC&url=http%3A%2F%2Fweb.nacva.com%2FJFIA%2FIssues%2FJFIA-2012-2_1.pdf&usg=AOvVaw34kmvGia8DyvniB5J828AX
- Mukoro• Dickson et.all • The Role of forensic accountants in fraud Detection And National security in Nigeria • Change and Leadership (17). pp. 90-106. ~ 2013.
<https://ideas.repec.org/a/but/manage/v17y2013i1p90-106.html>
- Nunn & other • Les • Brian L. McGuire• Carrie Whitcomb • Eric Jost• Forensic Accountants: Financial Investigators • Journal of Business & Economics Research • Vol 4 No 2 (2006).
<https://clutejournals.com/index.php/JBER/article/view/2631>
- Owojori & Asaolu • Owojori• A.A. • “The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World”• European Journal of Scientific Research• ISSN 1450-216X Vol.29 No.2 (2009).
https://www.researchgate.net/publication/292566948_The_role_of_forensic_accounting_in_solving_the_vexed_problem_of_corporate_world
- Rezaee • Zabihollah • Financial Statement Fraud Prevention and Detection • New York • Chichester • Weinheim • Brisbane • Singapore • Toronto • John Wiley and Sons •1st. ed. 2002.
<https://www.econstor.eu/bitstream/10419/147130/1/857500287.pdf>
- Rezaee and other • Zabihollah• Daniel Lo •Michael Ha • Alexis Suen • Forensic Accounting Education and Practice: Insights From China • Journal of Forensic & Investigative Accounting Volume 8: Issue 1• January–June• 2016 .
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwi_LPSts7tAhVDIYsKHbyuC2IQFjAAegQIAhAC&url=http%3A%2F%2Fweb.nacva.com.s3.amazonaws.com%2FJFIA%2FIssues%2FJFIA-2016-8.pdf&usg=AOvVaw3ZYEVnTEsRmN64zbU765u

Stone, Miller et. al. , 'The State Of, and Prospects For, Forensic and Fraud Research that Matters', Journal of Forensic & Investigative Accounting Vol. 4, Issue 2, 2012.
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwjz96iAt87tAhVW2SoKHfChDnsQFjAAegQIAxAC&url=http%3A%2F%2Fweb.nacva.com%2FJFIA%2FIssues%2FJFIA-2012-2_2.pdf&usg=AOvVaw2Z82Ao8NXCXK21jKejGik2
Akhidime, Ekatah at. all, 'The Growing Relevance of Forensic Accounting as a Tool For Combating Fraud and Corruption: Nigeria Experience', Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 , Vol.5, No.2, 2014.
<https://core.ac.uk/reader/234629780>